إطلالة

السكك الحديدية .. إعادة هيكلة القطاع وتوحيد مرجعيته

تعدد المرجعيات الإدارية لأي قطاع من القطاعات الخدمية، تحد من نجاح خططه واستراتيجياته، وتعيق مشروعاته التطويرية، ولهذا السبب أثر كبير في تعثر الكثير من المشاريع، أو التأخر في تنفيذها بسبب تنازع الجهات المرجعية، أو اختلاف مرئياتها حيال هذا المشروع أو ذاك

ولعل أبرز شاهد على ذلك قطاع السكك الحديدية بالمملكة، الذي يعتبر في نظر خبراء التنمية متأخراً جداً، قياساً لاتساع مساحة المملكة، وامتداد طرقاتها البرية لمسافات الآلاف الكيلو مترات.

وبالرغم من أهمية دور السكك الحديدية في النقل العام في مختلف دول العالم المتحضرة، إلا أنه لا يوجد في المملكة على امتداد عشرات السنين سوى سكة قطار وحيدة لنقل الركاب هي قطار الرياض الدمام، ناهيك عن بطء تحديث عربات القطار وتقصير في تحديد المواصفات المطلوبة لتطوير تلك العربات، حيث تم تقليص الطاقة الاستيعابية للعربات، بدلاً من زيادتها استجابة للزيادة العددية للركاب.

وإذا ما تتبعنا مشروع قطار الحرمين الذي يربط بين مكة المكرمة والمدينة المنورة مروراً بمحافظة جدة وما شهده من تأخر في تنفيذه لأسباب عديدة منها تعديل مساره ليشمل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية على الساحل الغربي، نجد أن السبب يعود إلى تعدد مرجعية السكك الحديدية ما بين وزارة النقل وجهات أخرى. وهو ما أدركه مجلس الشورى حيث لاحظ قيام بعض الجهات غير وزارة النقل بتولي مسؤولية التخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل لبعض مشاريع السكك الحديدية في المملكة، مما ترتب على ذلك تعدد الرؤى واختلاف الاستراتيجيات وتضارب المشاريع أو عدم تكاملها. ولذلك طالب المجلس في قراره الذي أصدره بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٤٣٥هـ بإعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية، بما يحقق توحيد مرجعيته لوزارة النقل.

السكك الحديدية واحدة من قطاعات النقل البري، والمسؤول عنها في جميع دول العالم هي وزارات النقل فقط، ولذا فإن قرار مجلس الشورى بتوحيد مرجعية قطاع النقل بالخطوط الحديدية لوزارة النقل، سيضمن بمشيئة الله – متى استكمل دورته النظامية - التخطيط الشامل لجميع الخطوط الحديدية في المملكة وترابطها مع بعضها البعض لتشكيل شبكة مترابطة، كما سيؤخذ في الاعتبار رؤية واحدة لخدمة نقل الركاب ونقل البضائع، وبالإضافة لذلك يضمن ربط أنماط النقل الاخرى داخل المدن (مثل المترو والحافلات) بمحطات القطارات.

أسرة التحرير